برهوم جرايسي*

التقرير الأول: لجنة خبراء رئاسية توصي بتعزيز النظام البرلماني في إسرائيل

اللجنة التي تضم عددا من المختصين والخبراء، فحصت الأنظمة الرئاسية والبرلمانية في العالم، وخلصت إلى انه على الرغم من المساوئ في إسرائيل فإنها تبقى أفضل من اتباع نظام رئاسي

تستعد لجنة إسرائيلية من المختصين والخبراء في العلوم السياسية، عينها الرئيس الإسرائيلي موشيه قصاب، منذ أكثر من عام، لطرح تقرير لها يتضمن تصورات واستنتاجات حول طريقة نظام الحكم في إسرائيل، وهذا الموضوع دفع عدة أحزاب كبيرة للإسراع في تقديم مشاريع قوانين، تهدف إلى إجراء تعديلات في نظام الحكم.

ويرأس هذه "اللجنة الرئاسية" البروفسور مناحيم مجيدور، رئيس الجامعة العبرية في القدس، وتضم أيضا البروفسور شلومو أفنيري، المدير العام الأسبق لوزارة الخارجية، في عهد الوزير موشيه ديان (١٩٧٧– ١٩٨١)، والبروفسور نعومي حزان، وهي نائبة سابقة عن حزب ميرتس، وغيرهم.

وتأتي هذه التحركات في ظل نقاش واسع يدور في إسرائيل في السنوات الأخيرة، في محاولة للوصول إلى حالة استقرار سياسي في الحكم، خاصة وانه من احصائيات اللجنة تبين انه خلال ٥٨ عاما، جرت في إسرائيل ١٧ انتخابات برلمانية، خمس منها جرت في موعدها القانوني، و١٢ جرت كانتخابات مبكرة، كما انه خلال الفترة نفسها تم تشكيل ٣١ حكومة، واشتدت حالة عدم الاستقرار في السنوات الأخيرة، حين تبين من المعطيات نفسها، أنه خلال السنوات العشر الأخيرة كان معدل ثبات الوزير في منصبه (استقالة أو تغيير حقيبة) ١٦ شهرا للوزير.

ويقول البروفسور مجيدور في ندوة حول الموضوع، جرت خلال مؤتمر سديروت في شهر تشرين الثاني الماضي، إن أحد أسباب هذا نابعة ليس من طريقة الانتخابات أو من أن بنية النظام برلمانية وليست جمهورية، وإنما أيضا من منطلقات عدم

*صحافي فلسطيني من الناصرة.

من الواضح كما يظهر من قراءة التقرير المطول، أن اللجنة ترفض تحويل النظام في إسرائيل من برلماني إلى جمهوري رئاسي، ويدعو التقرير إلى تعزيز الدور البرلماني أكثر، بعدة وسائل، وفي الوقت نفسه تعزيز صلاحيات رئيس الحكومة.

التوافق على أجندة وطنية واضحة، وهناك الكثير من الأسئلة حول العلاقة بين المستويات المختلفة، وبين القيادة والجمهور، يجب تقديم الإجابة عليها، "ومسبقا أقول إن تغييرا في شكل النظام لن يؤدي إلى تغيير الوضع القائم ولكنه موضوع من الجدير بحثه في هذه المرحلة".

ويضيف مجيدور، إن طريقة الانتخابات لا تشجع المنتخب على الشعور بأنه مرسل من قبل جمهور ناخبيه، وكل سياسي حين يحاول البحث عن إمكانية أن يتم انتخابه مجددا فإنه لا يبحث بالضرورة عن رضى ناخبيه وانما يتوجه لجهات أخرى، تضمن له الفوز.

وتكلم مجيدور عن حالة عدم الاستقرار في الحكم في إسرائيل، فقال أنه خلال ٥٨ عاما كان في إسرائيل ٣١ حكومة (بما فيها الحالية)، وهذا يدل على حالة عدم استقرار كبيرة، ولكن يدل أيضا على أن الكثير من التقييمات في الجهاز السياسي ليست موضوعية، في هذه الحالة حين تغيب الموضوعية بقدر بعيد ، يفسح المجال أمام الفساد.

وقال مجيدور، إن شكل اتخاذ القرار في القيادة السياسية ليس مرتبطا بالجانب المهني بالقدر المطلوب، كما ان الرقابة البرلمانية ولأسباب عدة هي منقوصة، إذا كان الحديث عن رقابة موضوعية وحقيقية.

وأشار مجيدور إلى أن هناك عاملين يجب أخذهما بعين الاعتبار لدى الحديث عن تغيير طريقة الانتخابات والنظام، أولهما "الحذر في كل ما نقوم به، ولهذا فإن أي تغيير لا يمكن توقع كل نتائجه، وهذا بسبب تعقيدات المجتمع، وهو أمر يجب ان يبقى ماثلا للعيان، نعم للتغيير لكن بحذر، والأمر الثاني هو أنه يجب عدم فقدان مبدأ التمثيل لشرائح وقطاعات في المجتمع يجب ان يبقى صوتها موجودا، وعدم غيابها عن الخارطة السياسية."

وقدم بروفسور أفنيري، في الندوة نفسها، ملاحظاته الانتقادية حول الاقتراح الداعي إلى انتهاج طريقة نظام رئاسي، وقال هناك أمثلة تسهل علينا اتخاذ القرار في هذا المجال، "تعالوا لنأخذ نموذج الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، ولربما هناك من يريد نسخ طريقته، (قاصدا بذلك الوزير المتطرف أفيغدور ليبرمان)، ولكن تعالوا نتكلم عن الغرب، وعن الرئيس الأميركي الحالي جورج بوش، فالانتخابات التشريعية النصفية، التي جرت مؤخرا، عكست عدم الرضى عن سياسة بوش، الذي فقد الأغلبية في المجلسين التشريعيين، ولكن بسبب نظام الحكم القائم، فإن على الشعب الأميركي ان يواصل تحمله لهذا الرئيس لعامين إضافيين، فتخيلوا لو ان هذا النظام عندنا، وفي ظل رئيس الحكومة الحالية إيهود أولمرت".

وفند أفنيري، الفرضية التي تدعي ان رئيس الجمهورية بعيد عن الضغوط الحزبية لدى تشكيل الحكومة، لأنه في النهاية عليه التوجه إلى البرلمان لإقرار تعييناته في الحكومة، وحتى لدى انتخابه، فإنه عند الحملة الانتخابية سيركض وراء أصغر الأحزاب من اجل كسب تأييد مؤيديها.

وأبرز أفنيري، "الوجه القبيح"، كما يقول، لطريقة البرايمرز الواسعة لدى انتخاب المرشحين، وقال إن الكثير من قضايا الفساد برزت في هذه الطريقة، كذلك فإن السياسي بحاجة إلى صرف الكثير من الأموال من أجل ان يتم انتخابه، إن كان الصرف على العملية الانتخابية، أو حتى على العلاقات الاجتماعية مع جمهور ناخبيه في الحزب.

وقال أفنيري، أنه يجب إيجاد الصيغة الوسطية، التي تجمع بين لجان التعيين وبين قاعدة انتخابية حزبية، أقل اتساعا مما أصبحنا نراه في بعض الأحزاب، حين يصبح حجم القاعدة التي تنتخب تصل إلى عشرات آلاف الناخبين، في داخل الحزب.

تلخيصات أساسية في تقرير اللجنة

من الواضح كما يظهر من قراءة التقرير المطول، أن اللجنة ترفض تحويل النظام في إسرائيل من برلماني إلى جمهوري

رئاسي، ويدعو التقرير إلى تعزيز الدور البرلماني أكثر، بعدة وسائل، وفي الوقت نفسه تعزيز صلاحيات رئيس الحكومة.

وجاء في التقرير ان اللجنة فحصت ٣٣ دولة ذات نظام برلماني، و٢٧ دولة ذات نظام جمهوري رئاسي، وتبين ان نسب الرضى عن الأنظمة البرلمانية اعلى بكثير من الأنظمة الجمهورية، إلا أن إسرائيل موجودة في أسفل سلم الأنظمة البرلمانية، حسب التقرير، ولكن بالامكان القول انه بفضل النظام البرلماني، فإن إسرائيل لا تقع في سلبيات النظام الرئاسي.

فمثلا جاء في تقرير البنك الدولي ان الأنظمة البرلمانية تحظى بعلامة، ٦٨،٣، من حيث جودة النظام، في حين أن الأنظمة الرئاسية تحظى بعلامة ٤١،٣، كما ان الأنظمة الرئاسية تستصعب فرض النظام والحكم، بالقدر الذي تنجح فيه الأنظمة البرلمانية، وأن الأنظمة البرلمانية تشدد أكثر على مبدأ المساواة أمام القانون، وفي هذا المجال منح البنك الدولي الأنظمة البرلمانية ٨٣،٩ نقطة، مقابل ٤٥،٥ نقطة، واسرائيل حصلت على ٧٤،٧ نقطة، وهو أقل من معدل الأنظمة البرلمانية.

ويقول التقرير في تلخيصاته: "بعد فحص ومقارنة أساسية بين الأنظمة الرئاسية والبرلمانية، وخاصة من حيث الايجابيات والسلبيات، فإن اللجنة توصي بما يلي:

١) تعزيز النظام البرلماني.

٢) تعزيز السلطة التنفيذية واستقرار الحكم.

٣) تعزيز العلاقة بين الناخب والمنتخب، من خلال تغيير طريقة الانتخابات.

ومن وسائل تعزيز النظام البرلماني فإن اللجنة تدعو إلى سن قانون "عضو الكنيست البديل"، كما هو الحال في أنظمة ديمقراطية كثيرة، مثل إسبانيا وفرنسا وهولندا وغيرها، وهو القانون الذي يقضي باستقالة الوزير من منصبه كعضو كنيست في حال تعيينه وزيرا، ليحل محله التالي في قائمة الحزب الانتخابية، وفي حالة استقالة الوزير من منصبه فإن من حقه العودة إلى منصبه كعضو كنيست، ويستقيل العضو البديل من منصبه.

وترى اللجنة بضرورة زيادة عدد أعضاء الكنيست، (١٢٠ عضوا حاليا)، "فما كان يلائم الدولة حين كان فيها ٦٠٠ ألف نسمة، لا يلائمها حين أصبح عدد السكان سبعة ملايين، وتوصي اللجنة بفحص إمكانية زيادة عدد أعضاء الكنيست بـ ٥١ عضوا، ليصبح العدد الإجمالي ١٧١ عضوا.

كذلك فإن اللجنة توصي بسن قوانين وأنظمة تضع عقبات أمام الانشقاقات في الكتل البرلمانية، وهذا من خلال قانون تمويل الأحزاب، ففي حين حصل انشقاق في الكتلة البرلمانية، فإن الكتلة الأصلية هي التي تواصل تلقي الميزانيات والمخصصات من خزينة الدولة.

وعلى الصعيد البرلماني الداخلي، فإن اللجنة تدعو إلى تعزيز الاستقرار البرلماني من خلال تعزيز دور الكتل النيابية، مثل ان يكون التصويت في ثلاث قضايا مركزية من خلال الكتل، بمعنى انه في هذه القضايا فإن الكتلة تعرض موقفا موحدا، أقرته الأغلبية في الكتلة، وأن لا يكون التصويت بشكل منفرد لكل عضو كنيست، أما القضايا الثلاث فهي، المصادقة على الميزانية، واقرار تعيين الوزراء، إضافة إلى موضوع أو موضوعين آخرين تتفق عليها أحزاب الائتلاف.

وهذه التوصية تهدف إلى منع حالات التمرد في الأحزاب والكتل النيابية، وهي الحالات التي ساهمت بشكل أساسي في انهيار عدة حكومات وحل عدة برلمانات في السنوات الماضية.

ويدعو التقرير إلى تعزيز الدور الرقابي للبرلمان على الحكومة، من خلال إلزام كل وزير بتقديم تقرير دوري أمام الكنيست عن عمل وزارته، لدى بدء كل دورة برلمانية (دورتان في العام الواحد).

أما في ما يتعلق بتعزيز الحكم، وثبات الحكومات، فإن اللجنة توصي بداية بتثبيت وتحديد عدد الوزارات الحكومية، ما بين ١٢ وزارة إلى ١٥ وزارة، وسن قانون يضمن هذا العدد، وتحديد عدد نواب الوزراء بأربعة فقط، وإلغاء منصب نائب وزير.

كما توصي اللجنة بفحص امكانيات توسيع صلاحيات السلطة التنفيذية (الحكومة).

تغيير طريقة الانتخابات

من مجمل التقرير الكبير للجنة الرئاسية، وعلى الرغم من أنه يتطرق إلى مختلف الأمور القضائية والاقتصادية والاجتماعية، فإن التركيز الأهم بالنسبة للحلبة السياسية يتمثل في الاقتراحات المتعلقة بطريقة الانتخابات، وهو الموضوع الذي تفرد له اللجنة،

من مجمل التقرير الكبير للجنة الرئاسية، وعلى الرغم من أنه يتطرق إلى مختلف الأمور القضائية والاقتصادية والاجتماعية، فإن التركيز الأهم بالنسبة للحلبة السياسية يتمثل في الاقتراحات المتعلقة بطريقة الانتخابات، وهو الموضوع الذي تفرد له اللجنة، لجنة فرعية خاصة، برئاسة البروفسور شمعون شطريت، الذي شغل عدة مرات في الماضي مناصب وزارية في الحكومات التي شكلها أو شارك فيها حزب "العمل".

لجنة فرعية خاصة، برئاسة البروفسور شمعون شطريت، الذي شغل عدة مرات في الماضي مناصب وزارية في الحكومات التي شكلها أو شارك فيها حزب "العمل".

والعنوان الرئيسي الذي تضعه تلخيصات اللجنة في هذا المجال هو تغيير طريقة الانتخابات من لوائح حزبية قطرية نسبية، إلى مناصفة المقاعد بين الطريقة القائمة، وبين الانتخابات الإقليمية الشخصية.

وتقترح اللجنة ان يتم انتخاب نصف أعضاء الكنيست ضمن الطريقة القائمة، النسبية القطرية، والنصف الآخر بموجب الطريقة الإقليمية الشخصية، رغم أن اللجنة لا تزال تدرس أمكانية ان لا تكون المقاعد مناصفة، وإنما إعطاء أغلبية للطريقة الإقليمية.

وتقترح اللجنة ان المرشح الفائز في منطقته يثبت فوزه ويدخل إلى البرلمان في حال اجتاز الحزب الذي يمثله نسبة الحسم في الانتخابات القطرية، وعلى ما يبدو منعا لظهور أحزاب صغيرة، أو مستقلين في البرلمان مما يزيد من تفككه، حسب اللجنة.

وتوصي اللجنة بإقامة لجنة خاصة تحدد توزيع المناطق الانتخابية، على أن يصادق الكنيست على هذه التوزيعة التي بالإمكان إعادة النظر فيها مرّة كل عشر سنوات، مع منح صلاحية للمحكمة الإسرائيلية العليا للنظر في التماسات ضد التوزيعة.

وترى اللجنة ان في هذه الطريقة المقترحة ما يعزز من العلاقة بين الناخب والمنتخب خاصة في المناطق، وجعل المنتخب يهتم في قضايا منطقته على وجه الخصوص، كما ترى اللجنة ان في هذه الطريقة ما يساهم في ثبات الحكومات، لأن الطريقة تحافظ على رابط بين ممثلي المناطق واللوائح القطرية، وأن الحكومة تكون مضطرة لإيجاد التوازنات بين مصالحها السياسية واحتياجات المناطق، حسب ما جاء في التقرير.

وتعتقد اللجنة في دعمها لتوصياتها، أن الانتخابات الإقليمية على أساس شخصي، ستعزز من فرص انتخاب شخصيات "على المستوى الوطني"، وتلك التي لها مؤهلات أكثر، وترفع من مستوى أعضاء الكنيست.

ويدخل تقرير اللجنة أيضا في عملية اختيار الأحزاب لمرشحيها، ويدعو إلى سن قانون ملزم للأحزاب، خاصة تلك التي لديها عشرة نواب وأكثر، بأن يجري اختيار المرشحين من خلال القواعد الحزبية، ففي المرحلة الأولى، حسب التوصية، تنتخب القواعد الحزبية مرشحي الحزب، من دون تدريج، ثم تجري جولة ثانية من الانتخابات الداخلية في الحزب لتدريج المرشحين في القائمة.

وحسب دراسة اللجنة فإنه في الكنيست الحالي هناك ٤٨ عضو كنيست من اصل ١٢٠ عضوا، جرى انتخابهم في أحزابهم ضمن انتخابات القواعد الحزبية، إما انتخابات مفتوحة، أو ضمن مجالس حزبية، وأن ٧٢ عضو كنيست ترشحوا في لوائح أحزابهم على شكل تعيينات، وخاصة حزب "كديما" الحاكم، الذي لديه ٢٩ نائبا، ثم حزب "شاس" الديني الاصولي (١٢ نائبا)، وحزب يسرائيل بيتينو، (١١ نائبا)، ثم عدة أحزاب صغيرة، في حين ان من بين النواب الثماني والأربعين هناك ١١ نائبا من ثلاث كتل صغيرة، لها ثلاثة أو خمسة نواب.

مصير التقرير

من المنتظر ان يطرح التقرير رسميا، على رئيس الدولة والكنيست، حتى مطلع العام القادم ٢٠٠٧، ولم يقرر الكنيست بعد الشكل الذي سيعالج فيه هذا التقرير، ولكن التقرير سيصطدم حال عرضه بسلسلة مشاريع قوانين من عدة أحزاب، أصبحت مطروحة على جدول أعمال الكنيست وتنتظر التصويت عليها في

الفترة المقبلة، وعلى ما يبدو فإن بعض هذه الأحزاب استفاد من بعض بنود تقرير اللجنة التي تم تسريبها، في محاولة لفرض واقع معين يسد الطريق أمام التقرير الرئاسي.

وفي المقابل فإن التقرير وحين يطرح اقتراحاته لم يأخذ بالحسبان سلسلة من الاعتبارات، ومن بينها طبيعة بعض الأحزاب، وخاصة الدينية اليهودية، التي ترفض مثلا، مبدأ الانتخابات الداخلي في أحزابها، التي هي عادة مرتبطة بزعيم روحي، أو بمجلس ديني مقلص، ولن تقبل هذه الأحزاب بقانون يفرض عليها نهجا يتناقض مع طبيعتها.

كذلك فإن التقرير لم يطرح الآلية التي تضمن التمثيل الطبيعي للقطاعات المختلفة في المجتمع، مثل العرب وجمهور المتدينين، خاصة وان الانتخابات الإقليمية قد تأتي على حساب هذه القطاعات، فيما سيكون من الصعب عليها عكس قوتها الانتخابية من خلال عدد المقاعد الملائم على اللوائح القطرية، وهذا مثلا ما يتناقض مع ما صرّح به رئيس اللجنة الرئاسية البروفسور مجيدور، في الندوة السياسية السابق ذكرها هنا، وقال فيها، إن على أية طريقة انتخابات تتبع ان تحافظ على تمثيل القطاعات المختلفة في المجتمع في إسرائيل.

التقرير الثاني: تقرير المعهد الإسرائيلي للابحاث الاقتصادية الاجتماعية

نسب الفقر في اسرائيل تتأثر من السياسة الاقتصادية أكثر من الحروب

قال تقرير أصدره مؤخرا المعهد الإسرائيلي للأبحاث الاقتصادية الاجتماعية، أن الحرب على لبنان، لم تساهم في رفع معدلات الفقر، التي تتصاعد باستمرار، بغض النظر عن التوترات الأمنية أو الحروب، التي إن كان لها أي تأثير على معدلات الفقر فإنه يكون مرحلياً ولفترة قصيرة نسبيا، حسب استنتاج التقرير.

وتقول مقدمة التقرير، الذي نستعرض مقاطع أساسية منه هنا، "إنه في حين أن الكثير من الدول في العالم الغربي لديها مشاكل أمنية هامشية، وأجهزة الرفاه الاجتماعي فيها غنية، ويتوزع فيها الناتج القومي على جميع شرائح المجتمع، فإن جهاز الرفاه في إسرائيل تم دفعه إلى مراتب دنيا دائما في سلم الأولويات، الذي على رأسه دائما مصاريف الأمن والجيش".

وجاء أيضا، "إن انعكاسات العولمة والليبرالية الجديدة باتت واضحة على ليونة ميزانية الدولة، كعامل أساسي أدى إلى وضع ملف الفقر في مقدمة جدول أعمال الجمهور في إسرائيل، ولكن الهزّة التي أحدثتها الحرب على لبنان، من شأنها أن تعيد الفقر إلى المرتبة المتدنية في سلم الأولويات، وهذا ما سنلمسه من خلال الميزانيات الشحيحة التي ستصرف على الرفاه في العام القادم ٢٠٠٧".

ويستعرض التقرير معطيات أساسية لتكلفة الحرب على لبنان، معتمدة على معطيات رسمية، فالمصاريف العسكرية المباشرة بلغت قرابة ثماني مليارات شيكل، (١،٨٦ مليار دولار)، في حين بلغ حجم الأضرار قرابة ٦ مليارات شيكل (١،٤ مليار دولار)، أما "إعادة الأعمار"، وإصلاح الأضرار، فقد تصل كلفتها إلى قرابة ١١ مليار شيكل (حوالي ٢،٥ مليار دولار).

ويقول التقرير: "بالمقارنة مع تأثير أحداث أمنية مشابهة في الماضي، مثل حرب الخليج الأولى، وحرب الخليج الثانية، وتأثير الانتفاضة الثانية على الاقتصاد الإسرائيلي، وعلى ضوء حقيقة ان غالبية التأثيرات السلبية للوضع الأمني الحالي على الاقتصاد هي لمدى قصير فقط، فإنه بالإمكان الافتراض ان الاقتصاد الإسرائيلي لن يتأثر سلبا على المدى البعيد، وحتى ان الاقتصاد قد يخرج من هذا الوضع أقوى من ذي قبل".

ولدعم فرضية عدم تأثير الحروب وتردي الأوضاع الأمنية على المستوى المعيشي ونسب الفقر، فإن معدي التقرير درسوا

بيريتس الوزير يبتعد عن دائرة البرنامج الاجتماعي

معدلات وارتفاعات نسب الفقر في إسرائيل ابتداء من العام ١٩٧٧ وحتى العام ٢٠٠٥، باستثناء الأعوام من ١٩٨٤ و١٩٨٧، حين جرى تغيير مقاييس احتساب خط الفقر في إسرائيل.

ويقول التقرير، " في تلخيص أولي بالإمكان رؤية انه لم يكن للأزمات الأمنية في إسرائيل في السنوات العشر الأخيرة تأثير طويل المدى على نسب الفقر، وعلى أساس هذا المفهوم، يخيل ان الجهاز الاقتصادي يعمل بمعزل عن الجهاز الأمني، فتأثيرات الأزمات الأمنية على نسب الفقر تلاشت خلال ثلاث سنوات على الأكثر، ولم تكن ملموسة ولا حتى لسنة واحدة إضافية ".

ويضيف: " وفي المقابل فإن لسياسة الرفاه تأثير رئيسي على عدد الفقراء ونسب الفقر، فمثلا في العام ٢٠٠٢ ارتفع عدد الفقراء في إسرائيل من ١،٢١٢ مليون نسمة، إلى ١،٤٢٧ مليون نسمة، أي بزيادة ٢١٥ ألف نسمة، مقابل ارتفاع بحوالي ٤٨ ألف فقط في العام الذي قبله ٢٠٠١، وتبين ان ١٧٨،٥ ألفاً من الزيادة في العام ٢٠٠٢ نابعة من تقليص المخصصات الاجتماعية.

ويعرض التقرير أربعة جداول حول نسب الفقر، التي كانت في العام ٢٠٠٥، والمتوقعة ابتداء من العام ٢٠٠٦ وحتى العام ٢٠١٦، منها جدولان في حال البقاء على السياسة الاقتصادية الحالية، التي تتنكر إلى درجة جدية لقضايا الرفاه، وفي حال حالتي الحرب ودونها، وجدولان في حال تغيير السياسة الاقتصادية، في حالتي الحرب والهدوء الأمني.

ففي حال البقاء على السياسة الاقتصادية الحالية، من دون تردي الأوضاع الأمنية، واعتمادا على زيادة سنوية للفقر بنسبة ١،٩٪ (بعد نسبة التكاثر السكاني)، فإن الفقر الذي كان في العام ٢٠٠٥ بنسبة ٢٤،١٪، وفي العام ٢٠٠٦ (متوقع) ٢٤،٦٪، فإنه في العام ٢٠٠٧ سيكون ٢٥٪، ويرتفع تدريجيا ليصل في العام ٢٠١٦ إلى ٢٩،٦٪ من مجمل السكان، حسب تقديرات المعهد.

أما في ظل تردي أوضاع أمنية، وفي ظل السياسة الاقتصادية الحالية واعتمادا على نفس نسبة الزيادة، فإن نسبة الفقر التي كانت في العام ٢٠٠٥ حوالي ٢٤،١٪ سترتفع في العام ٢٠٠٦ إلى ٢٤،٦٪ وفي العام ٢٠٠٧ إلى ٢٥،٢٪ وفي العام ٢٠١٦ إلى ٣٠،١٪، بمعنى ان الزيادة بسبب الحرب ستكون طفيفة.

أما في حال تعديل السياسة الاقتصادية في ما يتعلق بقضايا الرفاه، وفق مقاييس يعرضها " المعهد الإسرائيلي للأبحاث الاقتصادية الاجتماعية "، فإنه في حال استقرار الأوضاع الأمنية، واعتمادا على فرضية ان هذه السياسة ستخفض نسبة الفقر سنويا بـ ٢٪، فإن نسبة الفقر التي كانت في العام ٢٠٠٥ حوالي ٢٤،١٪ ستنخفض في العام ٢٠٠٦ إلى ٢٣،٦٪ وفي العام ٢٠٠٧ إلى ٢٣،١٪ وفي العام ٢٠١٦ إلى ١٩،٣٪.

أما في حال تعديل السياسة الاقتصادية في ما يتعلق بقضايا الرفاه، وفق مقاييس يعرضها "المعهد الإسرائيلي للأبحاث الاقتصادية الاجتماعية"، فإنه في حال استقرار الأوضاع الأمنية، واعتمادا على فرضية ان هذه السياسة ستخفض نسبة الفقر سنويا بـ ٢٪، فإن نسبة الفقر التي كانت في العام ٢٠٠٥ حوالي ٢٤،١٪ ستنخفض في العام ٢٠٠٦ إلى ٢٣،٦٪ وفي العام ٢٠٠٧ إلى ٢٣،١٪ وفي العام ٢٠١٦ إلى ١٩،٣٪.

وفي حال تعديل السياسة الاقتصادية في ظل تردي الأوضاع الأمنية، فإن نسبة الفقر التي كانت في العام ٢٠٠٥ حوالي ٢٤،١٪، فإنها ستنخفض في العام ٢٠٠٦ إلى ٢٣،٦٪، وفي العام ٢٠٠٧ إلى ٢٣،٢٪ وفي العام ٢٠١٦ إلى ٢٠،٣٪، وأيضا في هذه الحالة يعتقد معدو التقرير ان تأثير تردي الأوضاع الأمنية ضئيل.

تأثير الحرب على الاقتصاد والرفاه

ويرى التقرير ان الحرب الإسرائيلية الثانية على لبنان، اندلعت في

اسرائيليون يتلقون مساعدات غذائية

الوقت الذي كان فيه الاقتصاد الإسرائيلي في حالة استقرار، وازدياد في الناتج، وانخفاض في البطالة وتغيرات جيدة في جوانب اقتصادية كثيرة، "ولهذا فإن الاقتصاد لم يتأثر كثيرا من الحرب".

"ومقابل هذه الأوضاع، فإن أوضاع الرفاه كانت في حالة تدهور مستمر منذ سنوات، وتضرب الشرائح الضعيفة، فالسياسة الاقتصادية التي اعتمدتها الحكومة منذ العام ٢٠٠٢ وحتى العام ٢٠٠٥، كانت على أساس فرضية تدعي ان النمو الاقتصادي هو البديل لجهاز الرفاه (دفع مخصصات اجتماعية)، وأن النمو بالإمكان الوصول إليه من خلال تقليص مصاريف الحكومة وتخفيض الضرائب، والحكومة الحالية لم تغير فعليا هذه السياسة وإنما لجمتها قليلا".

فمن إطلاع التقرير على ميزانية الدولة للعام ٢٠٠٧، وقبل إقرارها نهائيا في الكنيست الإسرائيلي، فإن الميزانية تتضمن عدة بنود لضرب الشرائح الفقيرة، ومن بينها، تأجيل إحدى مراحل رفع الحد الأدنى من الأجر خلال العام ٢٠٠٧ من بداية شهر حزيران إلى اليوم اليوم الأول من الشهر الأخير من العام نفسه، كانون الأول، وعدم رفع مخصصات المسنين من مؤسسة التأمين الوطني (مؤسسة الضمان الاجتماعي) طيلة العام ٢٠٠٧، والابقاء على خصم هذه المخصصات بنسبة ٤٪، الذي جرى في العام ٢٠٠٢.

كذلك تخفيض مصاريف الوزارات بنسبة ٢٪، وإلغاء منح لتحفيز الجنود المسرحين على العمل، ورفع سن استحقاق مخصصات البطالة من ٢٠ عاما إلى ٢٨ عاما.

و"في أعقاب الحرب فقد طرحت مجددا طلبات لزيادة ميزانية الأمن، ولكن صلب هذه الزيادة كما يظهر من طلبات وزارة الأمن (الدفاع)، يتركز بالتجهيزات والاستعداد للحرب القادمة خلال السنوات الثلاث القادمة، بمعنى ان الزيادة المطلوبة ليست بسبب تكاليف الحرب على لبنان، فالزيادة المطلوبة أعلى بكثير مما صرف على الحرب".

ويوصي التقرير بضرورة ان كل تغيير في سلم الأولويات عليه أن يأخذ بالحسبان قطاعات وأجهزة أخرى في المجتمع، وأن يشمل التغيير بشكل شامل كل علاقة الحكومة بالشرائح الفقيرة والضعيفة، إضافة للانتباه إلى الشرائح الوسطى اقتصاديا، خاصة وان حجم هذه الشرائح يتراجع في اتجاه الفقر.

كما يوصي التقرير بالعودة إلى سياسة اقتصادية تضمن الحد الأدنى للمداخيل (للشرائح الفقيرة) ضمن قانون تأمين الدخل، وهو الأمر الذي تراجع كثيرا في السنوات الأخيرة في أعقاب تقليص ميزانيات الرفاه، ومن أجل تحقيق جزء من هذا، يجب أولا العودة إلى مستوى المخصصات الاجتماعية التي كانت في العام ٢٠٠١، وهو سيكلف خزينة الدولة حوالي ٥٠٠ مليون شيكل، (١١١ مليون دولار) سنويا.

ومن اجل استكمال هذه الخطوة هناك ضرورة لتنفيذ خطة اقتصادية لمواجهة الفقر، تصل تكلفتها إلى ٣،٥ مليار شيكل، حوالي ٨١٣ مليون دولار، ويرى التقرير ان خطة كهذه من شأنها أن تخرج حوالي ٦٤٤ ألف شخص من دائرة الفقر.

وتتضمن الخطة، التشجيع على التوجه إلى سوق العمل، خاصة لدى العائلات التي لديها معيل واحد، وتقديم محفزات مالية وتسهيلات ضريبية، لأماكن العمل التي تستوعب عاملين في بعض المهن، (التي لا يتوجه لها السكان المحليون على وجه الخصوص، مثل الزراعة والبناء حيث يكثر هناك العمال الأجانب ومن قبلهم العاملون الفلسطينيون من الضفة الغربية وقطاع غزة).

وأيضا تشجيع الأمهات غير العاملات على التوجه إلى العمل من خلال

دفع ضريبة تراجعية، من خلال نقاط تزكي العاملة وتعيد لها مبالغ من خزينة الضرائب، وتوسيع نطاق مشروع التشغيل "فيسكونسين"، وهو مشروع هولندي في الأصل وطبق لأول مرة في ولاية فيسكونسين الأميركية، ويجري تطبيقه في أربع مناطق في إسرائيل منذ صيف العام ٢٠٠٥، وتدور حوله ضجة كبيرة، خاصة من المنظمات الاجتماعية والقوى السياسية ذات الطابع الاجتماعي.

كما تتضمن الخطة رفع مستوى جهاز التعليم من اجل تقليص الفجوات بين القطاعات المختلفة مستقبلا، ورفع الحد الأدنى من أجر المعاقين، وتشجيع الأهل على توفيرات مالية بهدف تعليم الأبناء مستقبلا.

ومن اجل تمويل هذه الخطة فإن التقرير يرى ضرورة تجميد مخطط تخفيض الضرائب، الذي كان من المفترض ان يقلص مداخيل الدولة من الضرائب من العام ٢٠٠٧ إلى العام ٢٠١٠ بحوالي ٢٨ مليار شيكل، (قرابة ٦،٥ مليار دولار)، وهذا لأن المستفيد من تخفيض الضرائب هي الشرائح الميسورة، وذات المداخيل العالية، بينما الشرائح الفقيرة التي مداخيلها لا تجتاز حدود الضرائب لن تشعر بهذه التخفيضات، ولن تؤثر عليها.

كذلك يوصي التقرير برفع نسبة العجز في الميزانية إلى ٣٪ في السنوات الثلاث القادمة، وهذا بدلا من نسبة ١،٧٪ كما هو مقرر حتى الآن، وهو أمر قد يزيد ميزانية الدولة في السنوات القادمة ٢٠٠٧ وحتى ٢٠١٠ بحوالي ١٧ مليار شيكل (أقل بقليل من ٤ مليارات دولار).